**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**



**جامعة ميسان**

**كلية الإدارة والاقتصاد**

**قسم الاقتصاد**

**((تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق))**

**بحث مقدم من الطلبة (محمد إبراهيم محمد ومحمد كامل هراتي)**

**الى**

**مجلس كلية الإدارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد**

**بأشراف**

**الدكتور حلمي إبراهيم منشد**

**1444هـجرية 2023ميلادية**

****

**﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ\* مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ\* وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ\*وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾**

****

**سورة القلم / الآية 1-4**

****

**إلى ...**

**معلم البشرية ومنبع العلم نبينا (محمد) (صلى الله عليه وآله وسلم)**

**إلى …**

**من علمني النجاح والصبر ... ... ... (والدي) العزيز**

**إلى …**

**من علَّمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها وحبيبة قلبي الأولى وأقرب الناس إلى نفسي ونبع المحبة والإيثار والكرم …**

**(أمي) الحنونة والموقرة التي لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر ومثال التفاني …**

**إلى …**

**مثال العطاء والكبرياء والتضحية (أخي) وسندي في الحياة**

**إلى …**

**من مهدوا الطريق أمامي للوصول في البحث العلمي**

**... اهدي هذا الجهد المتواضع …**



**الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ...**

**فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا البحث بفضله...**

**ونتقدم بالشكر الجزيل الى صاحب القلب الكبير، والعلم الوفير، الذي غمرنا بعطفه ورعاننا بحسن توجيهه وإرشاده حضرة الأستاذ الدكتور (حلمي إبراهيم منشد) ولذلك نوجه اعترافنا بالجميل وعظيم الامتنان له، وان يجعل ما قدمه لنا في موازين حسناته...**

**ويسعنا أيضا إن نقدم احترامنا وعرفانا وتقديرنا لجميع أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد عامة وخاصة أساتذة قسم الاقتصاد سائلين المولى ان يمدكم بالصحة والعافية والعمر المديد ....**

**ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، لجهودهم المبذولة في سبيل مساعدتنا بالبحث عن المصادر ….**

**المحتويـــــــــات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **بيانات** | **العنوان** | **الصفحة** |
| **1** | الاهداء | **ب** |
| **2** | الشكر والتقدير | **ت** |
| **3** | تثبيت المحتويات | **ث** |
| **4** | المبحث الأول(الاطار العام للبحث) | **1-2** |
| **5** | **المبحث الثاني(**الإطار النظري للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**)** | **3-12** |
| **6** | **المبحث الثالث(**الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق**)** | **13-19** |
| **7** | المبحث الرابع(الاستنتاجات والتوصيات) | **20** |
| **8** | قائمة المصادر | **21-22** |

المبحث الأول/ الإطار العام للبحث:

المقدمة

يعد الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي موضع من أهم المواضيع اهتمام العديد من الباحثين في مجال المالية العامة لا سيما وأن الإنفاق الحكومي يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها مع مراعاة العملية الإنفاقية وحجم ذلك الإنفاق، وعليه لا بد أن يكون حجم معين لذلك الإنفاق يسمى بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي سيما الجاري منه.

مشكلة البحث:

لقد شهد العراق قصورا في دور الانفاق الاستثماري الحكومي مما نتج عنه اهمالا واضحا لمعظم القطاعات الاقتصادية فتدهورت القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة وقطاعات البنى التحتية وهذا افرز العديد من المشاكل الاقتصادية ادت الى تدهور الاقتصاد.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان سياسات الانفاق الحكومي تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية.

اهداف البحث:

يعد الانفاق الحكومي تمثيلاً لمدى تأثير الدولة في الحياة الاقتصادية، وهو تعبير حقيقي عن حجم القطاع الحكومي، إذ يهدف البحث الحالي إلى رفع مستوى الانفاق الحكومي الاستثماري لزيادة تأثيره وقدرته على تحفيز التنمية والنمو للناتج المحلي في العراق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث لكونه يوضح تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وأثره في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

كما تنبع أهمية موضوع الانفاق الحكومي ودوره في الاستقرار في الاقتصاد من خلال بيان الطبيعة الخاصة للأنفاق الحكومي على صعيد الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون التحليل مكونات هذا الاخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة.

المبحث الثاني/ الإطار النظري للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

**1-1: الانفاق الحكومي أهميته، مكوناته**

* + 1. : مفهوم الانفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام . فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي. يمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي(1).

أي انه يعرف على انه مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق نفع عام او انه مبلغ من النقود تقوم الدولة او شخص من الأشخاص القانون العام بإنفاقه واستعماله او دفعه في اطار موازنة عامة بهدف اشباع حاجة عامة وذلك من خلال تقديم الخدمات العامة وتحقيق الأهداف المرغوبة كالاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي والاهداف الاجتماعية مثل الحفاظ على القانون ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية(2).

تستخدم الحكومات الانفاق الحكومي كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور لما له من دور باعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي تتحكم فيه الدولة للتدخل في الاقتصاد لتحقيق الأهداف المنشودة فالأنفاق الحكومي قد يؤثر بشكل مباشر على التكوين الرأسمالي والدخل والاستهلاك(3).

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)زينب جبار عبد الحسين الدعمي، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ص11.

(2)أ.م.د بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 1، 2014م ، ص191.

(3) أ.م. د عبد الرحمن عبيد جمعة وحامد صالح علي الفهداوي، تحديد الحجم الأمثل للأنفاق الحكومي الجاري في العراق واثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2017 ، مجلة دنانير، العدد 21، ص573.

ويعطي كينز(1) اهمية كبيرة للأنفاق الحكومي كأحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي الفعال واحدی ادوات السياسة المالية، وكان الهدف من ذلك هو زيادة الطلب الفعال بوصفه شرطا ضروريا لتحقيق معدلات نمو مثالية في الامد الطويل، ويتم ذلك من خلال الية المضاعف الذي يوضح إثر الانفاق الحكومي علی زيادة الدخل القومي. لهذا فان التوجه الكينزي يفترض ان السببية تتجه من الانفاق الحكومي الی الدخل القومي من خلال قدرته علی خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، ومفهوم خارجيا المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند الی الميزة الخاصة للأنفاق الحكومي، وبالتالي يعامل الانفاق الحكومي بوصفه المتغير ان نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز اكدت الاثر الايجابي للأنفاق الحكومي التلقائي علی النمو الاقتصادي ولاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية، واداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستخدام، لذا فانه يفترض ان سببية العلاقة تتجه من الانفاق الحكومي الی الناتج المحلي الإجمالي(2).

1-1-2: أهمية الانفاق الحكومي

يعد مؤشر النفقات العامة أحد أهم المؤشرات المستخدمة للحكم على مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار النفقات العامة جزءاً أساسيا من السياسات المالية للدولة. وفي العراق وعلى الرغم من التحول الكبير الذي حصل في فلسفة الحكم منذ عام 2003. الا ان المتتبع للموازنات العراقية يلاحظ بأن نفقات الحكومة اتجهت منحاً تصاعدياً وذلك بفعل ديمومة واستمرار محاولة الدولة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الصرف على (3).

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)كينز: جون مينارد كينز أو بارون كينز الأول ساهمت أفكاره في إحداثِ تغييرٍ جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عُرف كينز بأنّه مُنقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة نتيجة إيمانه بأنّ عدم معالجة هذه المُشكلة سيؤدي لتحكم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي. كانت الرياضيات مادته المفضلة، حيث لعبت دوراً أساسياً في صقل مهاراته والتأسيس لأعماله فيما بعد، بالإضافة إلى تميزه في الأدب الكلاسيكي والتاريخ. ُيعتبر جون مينارد كينز أحد أكثر الاقتصاديين نفوذاً في القرن العشرين. للمزيد من المعلومات راجع: النظرية الكينزية، جامعة المنارة وعلى الرابط : <https://manara.edu.sy/>

(2) فيصل علي خورشيد ورزگار عبدالكريم عبد العزيز، تحليل العلاقة السببية بين الايرادات الحكومية و الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعراق: دراسة قياسية للمدة 1970- 2016 ، المجلة العلمية لجامعة جيـهان – الـســليمانية المجلد4،العدد2، 2020،ص272.

(3) أ.م.د. محسن إبراهيم أحمد ، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيـهان – الـســليمانية المجلد 3 ،العدد2 ، 2019،ص124.

توفير مفردات البطاقة التموينية ، ودعم المحروقات وشبكة الرعاية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل للمواطنين من خلال فتح باب التعيينات في مؤسسات الدولة وخصوصاً في سلك قوات الشرطة والجيش والأجهزة الأمنية الأخرى

بمعنى ان الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية يعد من اهم ادوات السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وأيا كان نوع الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات فإنه من المؤكد، سيؤدي إلى إحداث تغيير في توجيه أو استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، ومن ثمة إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني؛ ومادامت نفقات الدولة على شراء السلع والخدمات من شأنها أن تفضي إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني، أصبح واضحا إمكانية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام للمساعدة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الحد من التفاوت الحاد بين الدخول(1).

**3-1-1** مكونات الانفاق الحكومي

الوحدات أو الإدارات الحكومية تنقسم إلى قسمين: وحدات إيراديه، وهي التي تحصل على إيرادات تفوق مصروفاتها بكثير، مثل مصالح الجمارك، والقسم الثاني هو الوحدات غير الإيرادية، وهي التي تكون إيراداتها ضئيلة وتقتصر في أغلب الأحيان على النفقات مثل المصالح الصحية والتعليمية(2).

فالنفقات الاستهلاكية العامة يندرج ضمنها ما تنفقه الدولة على الصحة، والتعليم، والتأمين الاجتماعي، والإسعاف، إن هذه النفقات تهدف إلى قيام الدولة مباشرة بتقديم خدمات وسلع لأفراد المجتمع، ويستفيد من هذه التقديمات الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط التي يعينها المشرع لذلك.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) أ.م.د. محسن إبراهيم أحمد ، المرجع السابق،ص124.

(2)أ.د. علي مكيـد و أ. عمـاد معوشي، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر ،ص120.

اذ ان الانفاق الحكومي هو بمثابة مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومیة في اطار ممارستها لنشاطها من اجل اشباع حاجه عامة من المفاهیم السابقة یستدل على ان الانفاق الحكومي یتضمن عدة عناصر:

**اولا -النفقة العامة مبلغ من النقود :-** ان قیام الدولة او تنظیماتها الإدارية بوظیفتها المالية من خلال الانفاق العام لسداد واشباع حاجه عامه انما یتطلب مبلغ نقدي واستخدام النقود اصبح هو الشكل المقبول ومسألة طبیعیة طالما ان جمیع المعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي وعلى هذا الأساس فأن كل ما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسییر المرافق العامة او شراء السلع الرأسمالیة اللازمة لعملیات الإنتاج او منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة یجب ان یتخذ الشكل النقدي حتى یدخل في خانة النفقة العامة(1).

ثانیا -النفقة العامة تصدر من الذمة المالیة للدولة او أي شخص معنوي عام: -هو صدورها من الذمة المالیة للدولة او شخص معنوي (یخضع للقانون العام) سواء كان هیئات عامه قومیة او محلیة او مؤسسات عامه وعلى هذا فأنه لا تعد نفقه عامه التي یصرفها الافراد او الهیئات او المؤسسات الخاصة (الخاضعة للقانون الخاص)حتى ولو كانت تهدف الى تحقیق منفعة عامة كان یقوم شخص او مؤسسة خاصه بتقدیم خدمة ذات منفعة عامه مثل توفیر الكهرباء والماء الصالح للشرب او شق الطرقات (مثل المؤسسات الخیریة )فبالرغم من كون الهدف هو تحقیق نفع عام الا ان الانفاق صدر من شخص خاص والأموال خرجت من الذمة المالیة لشخص خاص وبالتالي لا یعد انفاقاً عاماً.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) أ.م.د. محسن إبراهيم أحمد ، المرجع السابق،ص124.

**ثالثا -النفقة العامة الغرض منها تحقیق منفعة عامة: -** لا یمكن ان یتحقق مفهوم النفقة العامة الا اذا اكتمل العنصر الثالث الا هو ضرورة تحقیق الهدف الذي تشدهُ النفقة العامة وهو اشباع الحاجة العامة ومن ثم تحقیق النفع العام او المصلحة العامة فلا تعتبر من قبیل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف الى اشباع حاجة خاصة وتحقیق نفع خاص یعود على الافراد ویتسع مفهوم النفع العام لیشمل تحقیق الأهداف الاجتماعیة والاقتصادیة فالأنفاق العام قد یكون بهدف تقلیل الفجوة في توزیع الدخل بین الأغنیاء والفقراء من خلال تقدیم بعض الإعانات النقدیة للفقراء مثل اعانات الغذاء والخدمات الصحیة والتعلیمیة كما قد یهدف الى تحقیق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة ومحاربة التضخم وتحقیق تنمیة إقلیمیة متوازنة بین أقالیم الدولة(1).

یستنتج مما سبق ان الانفاق الحكومي یؤدي الى التطور والتقدم الاقتصادي للبلد سواء كان من خلال الزیادة او النقصان فیحدث في الكساد فیؤدي الى زیادة الانفاق الحكومي وتقلیل الضرائب اما في حالة التضخم یؤدي الى تقلیل الانفاق الحكومي وزیادة الضرائب للمحافظة على المستوى العام للأسعار كما یمكن ان یستدل الى مفهوم الانفاق العام على انه مبلغ نقدي یقوم بدفعهُ شخص عام من اجل اشباع حاجات عامة.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1)أ.د. علي مكيـد و أ. عمـاد معوشي، المرجع السابق ،ص120.

1**-2 : النمو الاقتصادي:**

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر(1).

**1-2-1: مفهوم النمو الاقتصادي**

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن اذ تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب(2).

هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية. ومن التعريفات الشائعة انها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن على الا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع.

كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. بالإضافة إلى ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ( 1990-2018)، مجلة افاق الاقتصادية، الجزائر ، المجلد 17، 2020م ، ص128.

(2)ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص50.

**1-2-2: أهمية النمو الاقتصادي**

أهمية النمو الاقتصادي كآلية وحيدة قوية لتوليد زيادات طويلة الآجل في نصيب الفرد من الدخل و كذا الاختلافات في مستويات المعيشة الناتجة عن الاختلافات في معدلات النمو في جميع أنحاء مناطق و بلدان العالم ليس بالأمر المبالغ فيه، بدليل تأكيده في العديد من الدراسات التجريبية وتجارب البلدان خصوصا في النصف الثاني من القرن الماضي( تجارب "معجزات " اقتصاديات شرق آسيا مقارنة مع " كوارث " غالبية اقتصاديات بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء)(1).

والظاهر أنه حتى بوجود اختلافات بسيطة في معدلات النمو لنصيب الفرد من الدخل بين البلدان المستمرة على فترات زمنية طويلة فإنه سيؤدي إلى ظهور اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة النسبية بين البلدان.

**1-2-3: مقاييس النمو الاقتصادي**

الناتج الإجمالي هو أفضل طريقة لقياس النمو الاقتصادي يأخذ في الاعتبار الناتج الاقتصادي الكامل للبلاد يشمل جميع السلع والخدمات التي تنتجها الشركات في الدولة للبيع. لا يهم ما إذا كان في الخارج تقيس معظم الدول النمو الاقتصادي كل ربع سنة أدق قياس للنمو هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أنه يزيل آثار التضخم. يستخدم معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي البائع المحلي الأجمالي الحقيقي(1).

يستخدم البنك الدولي الدخل القومي الإجمالي بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي، ويشمل الدخل المرسل من قبل المواطنين الذين يعملون في الخارج ولا يشمل الناتج المحلي الإجمالي الخدمات غير المدفوعة إنه يستبعد رعاية الاطفال أو العمل التطوعي غير المأجور او أنشطة السوق السوداء غير القانونية كما انه لا يتم احتساب التكاليف البيئية .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) أمين حواس، محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة إبن خلدون – تيارت كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016،ص11.

**1-3: تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**

يشكل الإنفاق العام أداة مهمة في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف النمو والاستقرار هذه الأهمية مع النمو المطرد في النفقات الحكومية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم المختلفة المتقدم منها والنامي إلا ما ندر في بعض السنوات ولأسباب استثنائية. ومن هنا انطلقت فكرة البحث الحالي، إذ سعي الباحث للوقوف على طبيعة التطور في النفقات العامة في العراق واتجاهات هذا الإنفاق، معرجا في حيثيات ذلك على دور السياسة الإنفاقية ومدى فاعليتها(1).

**1-3-1: رأي المدرسة الكلاسيكية**

لقد كانت أفكار الاقتصاديين التجاريين في المفهوم الكلاسـيكي وقبـل ظهـور النظرية الكلاسيكية تتمثل في دعوتهم لضرورة تعزيز قوة الدولة في الحياة الاقتصادية وزيادة ثروتها وبالتالي تقوية نفوذها الاقتصادي والسياسي . ودعوا من اجل ذلك تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات كما نادوا بتشجيع قيام الصناعات التحويليـة ، ورغم ذلك كانوا يضعون نشاط التجارة في مقام أعلى من فروع النشاطات الاقتـصادية الأخرى ومنها الصناعة.

وكان لظهور المذهب الفردي بآرائه التحررية في شأن الدعوة لحريـة العمـل وحرية التجارة آثاره العميقة في تغيير وجه الحياة الاقتصادية مما أسفر عـن ازدهـار الصناعة وانتعاش النشاط ال زراعي والتجاري وفي ظل تلك البيئة الاقتـصادية ظهـرت النظرية الكلاسيكية التي تستند في الأساس على الحريـة الفرديـة . وعـرف النظـام الاقتصادي الذي ساد دول أوربا في تلك الفترة بالنظام الرأسمالي الحر.

وجاءت أفكار "آدم سمث " والطبيعيين والتي دعت إلى ترك الحرية للأفراد وفقـاً للنظام الطبيعي واعتبار مصلحة الأفراد هي جزء من مصلحة الجماعة وطـالبوا بعـدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لتترك الحياة الاقتصادية تسير نحو التوازن التلقائي بفعل جهاز الائتمان الذي يضم قوى العرض والطلب . فقد ركز "آدم سمث " على استخدام أسلوب التحليل ذو الطابع الحركي للنظرية الاقتصادية وموضحاً أهمية عملية تراكم رأس مال لتحقيق النمو الاقتصادي .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) أ.م.د. كمال عبد حامد زيارة ، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة اهل البيت ، العدد 15 ،ص7.

كما جاءت أفكار "دايفيد ريكاردو " لتوضح أهميـة طبقـة الرأسماليين في تنظيم عملية الإنتاج ودفع التنمية الاقتصادية فهي الطبقة التي توظـف أرباحها في عمليات التراكم الرأسمالي مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي. كما أوضح "ريكاردو" بان النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق الفائض الاقتصادي . بينمـا أوضـح "روبـرت مالتس" إن النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق تقليل الفجوة بين موارد الثروة المحدودة والرغبات الإنسانية غير المحدودة. ويتم ذلك عن طريق زيادة الثروة والعمل على تنويع مواردها وتحقيق أقصى استخدام ممكن لها، مع تأكيده على دور العمل في زيادة الناتج.

وفي ظل التجربة الواقعية فقد خضعت آراء الكلاسيك إلى الكثير من الانتقـادات وخاصة استئثار للحرية الفئات الرأسمالية الاقتصادية وامتلاكهم العناصر والإنتاج أتاح لهم التسلط على علاقات العمل . ولذلك سوء توزيع الموارد المتاحة وتركز المشروعات في مناطق معينة . وتعميق استغلال الشعوب ونهب خيراتها من خلال أفكـار المنافـسة بشروطها المثالية وفكرة التوازن التلقائي عن طريق تحركات قوى العرض والطلب.

**1-3-2 :رأي المدرسة الكينزية**

ان العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة لذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها "جون مينارد كينز" إلى تدخل الحكومة، للمساعدة في التغلب على انخفاض الطلب الكلي، وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو(1).

يقوم التحليل الكينزي على جملة من الافتراضات أهمها :

-1يصح التحليل الكينزي في الفترة القصيرة (سنتين)

-2 يفترض التحليل الكينزي ثبات الأسعار ، وذلك لأن الأسعار يتم تحديدها عن طريق التكاليف + هامش الريح ) .

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) أ.د. سامي عبيد التميمي ، النموذج الكينزي في اقتصاد مكون من قطاعين ،ص7.

حيث إن التكاليف تتكون من :

اليد العاملة وتكلفتها تتمثل في الأجور وهي ثابتة في الفترة القصيرة .

رأس المال أو التمويل وتكلفته تتمثل بسعر الفائدة وهي محددة طوال فترة الاقتراض. المواد المستعملة : ويفترض كينز الوفرة في الموارد مما يجعل سعرها ثابت.

كل ذلك ، يجعل الأسعار ثابتة ، وبالتالي فان افتراض ثبات الأسعار يجعل المؤسسات مستعدة لإنتاج أي كمية مطلوبة عند مستوى السعر الفعلي ، فإذا توقع رجال الأعمال إن الطلب يساوي (100مليون دولار ) فسينتجون ما قيمته 100 مليون دولار ، وإذا توقعوا إن الطلب (200) مليون دولار فسينتجون ما قيمته 200 مليون دولار وهو ما يجعل منحنى العرض الكلي يرتبط بعلاقة طردية مع الطلب الكلي المتوقع ويبدأ من نقطة الأصل مكون زاوية 45ﻩ.

المبحث الثالث/ الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق:

**1-1: تطور الانفاق الحكومي في العراق**

صاحب الاتساع المستمر في نطاق الإنفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه تغير في هيكله (أي النصيب النسبي لكل نوع من أنواع النفقة في مجموع الإنفاق الكلي نصر التغير في الأهمية النسبية لكل وظيفة في علاقتها بالوظائف الأخرى التي تقوم بها الدولة . وبشكل عام، أخذ العراق بنظام الموازنة الموحدة للدولة التي تتكون من الموازنة التشغيلية التي تضم النفقات الجارية رواتب الموظفين المستلزمات السلعية والخدمية ، المنح والإعانات والمنافع الاجتماعية...) ، والموازنة الاستثمارية التي تضم النفقات الرأسمالية على صعيد الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة فضلاً. المحافظات وإقليم كردستان(1) .

وبنظرة على الحسابات الختامية وما نفذ على صعيد النفقات الجارية والاستثمارية الموضحة على الرغم من الاتجاه الصعودي الجلي للنفقات العامة، إلا أنه لا يوجد هناك اتجاه واضح بالمقابل في تغير الإنفاق الجاري والاستثماري تصاعدي أو تنازلي، فالتذبذب هو الغالية خلال السنوات ۱۹۹۱ - ۲۰۱۰ ، لكلا نوعي في معظم السنوات قيد البحث كانت النفقات الجارية تشكل أكثر من ثلاثة أمثال النفقات الاستثمارية، فلم تتجاوز النفقات الأخيرة نسبة (۳۰٪) في آية سنة، في حين تجاوزت النفقات الجارية في أكثر من نصف السلسلة الزمنية نسبة (۸۰٪) من إجمالي النفقات العامة . الصفة النفقات (2). وتطور النمو الاقتصادي في العراق للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤ اذ يعد الناتج المحلي الإجمالي محدداً اساساً للشركات متعددة الجنسية التي تبحث عن نمو أو نفاذ في أسواق جديدة، أو التي تسعى الى زيادة نصيبها من الأسواق الدول المضيفة فان عدد من خبراء

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) أ.م.د. كمال عبد حامد زيارة ، المرجع السابق ،ص22.

(2)حامد صالح علي الفهداوي، تحديد الحجم الأمثل للأنفاق الحكومي الجاري في العراق وأثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004- 2017 ، مجلة دنانير، العدد 21 ،ص573.

الاستثمار يشير الى أن الشركات الأجنبية تتلأم مع الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي الكبير، لأن تزايد قيم الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف يسهم في توفير الإمكانات اللازمة للشركات الأجنبية للتحقيق اقتصادات الحجم الأمثل، بالإضافة الى زيادة الطلب المحلي في البلد المضيف على انتاج هذه الشركات.

الجدول (1) يمثل اجمالي الانفاق الحكومي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنوات | إجمالي الانفاق الحكومي / مليون دينار عراقي %(1) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%(2) |
| 2005 | 26375175 | 4.40 |
| 2006 | 38806679 | 10.20 |
| 2007 | 39031232 | 1.40 |
| 2008 | 59403375 | 6.60 |
| 2009 | 52567025 | 5.50 |
| 2010 | 70137201 | 5.50 |
| 2011 | 78757666 | 10.20 |
| 2012 | 90375000 | 12.60 |
| 2013 | 119127556 | 5.60 |
| 2014 | 115937762 | 3.60- |
| 2015 | 82813611 | 2.40- |
| 2016 | 67067434 | 14.80 |
| 2017 | 75490115 | 1.80- |
| 2018 | 80873189 | 2.60 |
| 2019 | 111723523 | 6.00 |
| 2020 | 76082443 | 2.80 |

المصادر:

**(1)البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية اعداد متفرقة.**

**(2)الموقع الاحصائي الالكتروني للبنك المركزي العراقي وعلى الرابط :** [**www.cbi.iq**](http://www.cbi.iq)

وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ۲۰۰۰( ٤٢٣٥٨٦) مليون دينار من الأسعار الثابتة، وفيه بلغت نسبة القطاع الزراعة والغابات (٤٥٨٩٠)، وبلغت نسبة قطاع التعدين والمقالع (۲۵۹۰۰.۲) والصناعات التحويلية (١٧٤۸۸) واجمالي مساهمة الأنشطة السلعية (٣٣٠٤٩.١) مليون دينار، في حين بلغت مساهمه قطاع النقل والمواصلات والخزن في العام ذاته مقدار (٣٤٢٧.٢ مليون دينار وقطاع تجارة الجملة مقدار (۱۷۷۰.۱) مليون دينار. وفي عام ٢٠٠٣ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٦۹۹۰٤) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وفيه انخفضت نسبة المساهمة قطاع الزراعة والغابات الى(14,265).

كما هو معروف ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، إذ أن اعتماده الاساسي على النفط في الموازنة العامة، إذ يشكل مورد نقط حوالي (92%) من ايرادات الموازنة العامة، لذلك فإن أسعار النفط تتعرض إلى تقلبات دورية وهذا بدوره سوف يوثر على إنتاجية النفط، ومن ثم على الموازنة العامة، إذ سيظهر عليها العجز في حالة انخفاض أسعار النفط دون السعر المحدد، وبالتالي تسريح العمال وحدوث البطالة، ومن ملاحظة الجدول (3) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في عام (2005) بلغ (103,551,40340) وبمعدل تغيير سنوي (4.4%) وإن معدل البطالة السنوي بلغ (%17.97)، وفي عام (2010) قد بلغ (132687028.6) وبمعدل تغيير سنوي (%6.4) وكان معدل البطالة السنوي (12%) وعند زيادة النفقات العامة في السنة التي بعدها وارتفاع معدل التغير السنوي إلى (7.5%) نجد أن معدل البطالة انخفض إلى (11%) وواصل الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى أن بلغ في عام (2012) (1625875331) بمعدل تغير سنوي (13.93%) وهذه الزيادة تعزى إلى الارتفاع المستمر في الايرادات النفطية ونمو قطاع الخدمات الحكومية، وبعد ذلك شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بالاتجاه التوسعي للأعوام 2016-2019)، إذ بلغ في عام (2016) (199476600.2) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (9.5%) وبعدها أخذ بالزيادة المستمرة حتى وصل عام (2019) إلى (211789774.7) وبمعدل تغير سلوي (4.44%) (٢٣٥)

وهذه الزيادة تعود إلى أسباب عديدة استعادة العراق لمكانته في الأسواق النفطية وإنتاج كميات كبيرة من النفط، إذ أن ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات قياسية في الأسواق الدولية لها أثر ايجابي على تحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فضلا عن عودة بعض العوائل النازحة وانخفاض الاتفاق العسكري (تقرير) الاقتصاد العراقي 2019 (13)، أما متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة 2004-2002) بلغ (409) .

ويتضح من التحليل المذكور آنفاً للمعطيات والأرقام أن النمو في الاقتصاد العراقي يتميز بكونه اقتصاد أحادي الجانب مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة بأسعار النفط العالمية وأسعار الصادرات، وان الاستمرار بالاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى فشل استراتيجيات النمو والاصلاح المتبعة من قبل الدولة التي تعمل على التنويع القطاعي الذي يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي، هذا الأمر يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية كالقطاع الصناعي والزراعي من أجل قاعدة متينة وقوية لاقتصاد يستطيع مواجهة الصدمات وخاصة الخارجية بعده اقتصاد منفتح يتأثر بتلك الأزمات وتفعيل الاستثمار، فضلا عن تفعيل دور القطاع الخاص، هذا من شأنه أن يقلل من أحادية الاقتصاد ويعمل على مكافحة الفساد المالي والإداري في جميع جوانب الدولة والذي أدى إلى اختلال GDP) )في العراق عن باقي الدول في العالم.

جدول رقم (2)مكونات الانفاق العام بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2003-2020)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة الانفاق العام الاستثماري/ الانفاق العام%(5) | نسبة الانفاق العام الاستهلاكي/ الانفاق العام%(4) | الانفاق العام الاستثماري(3) | الانفاق العام الاستهلاكي(2) | الانفاق العام(1) | السنوات |
| 9.99 | 89.99 | 198254.8 | 1784293 | 1982548 | 2003 |
| 938 | 90.61 | 3014733 | 29102758 | 32117491 | 2004 |
| 17.33 | 82.66 | 4572018 | 21803175 | 26375175 | 2005 |
| 17.99 | 82 | 6027680 | 27460197 | 33487877 | 2006 |
| 23.02 | 76.97 | 7723044 | 25822100 | 33545144 | 2007 |
| 20 | 76.63 | 11880675 | 45522700 | 59403375 | 2008 |
| 20 | 80 | 10513405 | 42053620 | 52567025 | 2009 |
| 30.25 | 69.74 | 19472000 | 44879984 | 64351984 | 2010 |
| 19.56 | 80.43 | 13623000 | 56016523 | 69639523 | 2011 |
| 22.96 | 77.03 | 20756000 | 69618783 | 90374783 | 2012 |
| 32.41 | 67.58 | 34647000 | 72226027 | 106873027 | 2013 |
| 29.83 | 70.16 | 24931000 | 58625226 | 83556226 | 2014 |
| 26.37 | 73.62 | 18564670 | 51832845 | 70397515 | 2015 |
| 23.69 | 76.3 | 15894000 | 51173437 | 67067437 | 2016 |
| 21.81 | 78.81 | 16464461 | 59025654 | 75490115 | 2017 |
| 22.84 | 78.91 | 16568215 | 60581623 | 76480335 | 2018 |
| 22.95 | 79.05 | 17512845 | 62548921 | 77852625 | 2019 |
| 25.16 | 80.45 | 18487156 | 67513849 | 80485621 | 2020 |

المصدر: الجدول من عمل الباحثين

يتضح من خلال جدول رقم (2) ان دراسة هيكل الانفاق الحكومي في اي بلد يظهر لنا بعض المؤشرات عن توجهات السياسة الانفاقية واهدافها كما انها تعطي انطباعا حول ما يمكن ان تحققه هذه السياسة من خلال معرفة الأهمية النسبية لكل نوع من انواع الانفاق الحكومي.

ففي الاطار الداخلي تتركز موارد الدولة بعوائد تصدير النفط التي تشكل اكثر من (95 )% من ميزانية الدولة بشقيها المتعلق بالنفقات التشغيلية (الجارية) والنفقات الاستثمارية. غير ان استمرار الاعتماد على هذا المورد يتطلب رصد استثمارات كبيرة حتى يمكن ان تعطي مردودا أكبر لمواجهة متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة والالتزامات الخارجية. صحيح ان العراق يمتلك قدرات كامنة غزيرة سواء كانت ثروات طبيعية (النفط وألغاز) او مائية او بشرية الا ان هذه القدرات تستلزم استثمارا واسعا ماليا حتى يمكن تحويلها الى موارد حقيقية جاهزة للاستخدام.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

(1) حامد صالح علي الفهداوي، المرجع السابق ،ص573.

(2)اثير عليوي، أثر تدفق ات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد4، المجلد 7، 2016م، ص210.

اما السياستين المالية والنقدية للدولة فما زالت تعاني من مشكلات عديدة وتحتاج الى معالجة جدية ولعل اولى المشكلات صياغة موازنة مالية سليمة باتجاه تحرير الاسعار وتقليص الانفاق الحكومي الناجم عن الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة لسلع وخدمات ومؤسسات كثيرة والتي تبلغ اكثر من (40 ) %من قيمة الانفاق الحكومي للموازنة ويقترب ذلك بإزالة او تخفيف الأعباء المالية الخارجية الناجمة عن الديون وتعويضات الحرب الموروثة عن نظام الحكم السابق.

يمكن بيان العلاقة بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من خلال الجدول السابق، اذ يتضح التحسن في نسبة الانفاق الاستثماري بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث على الرغم من الظروف التي مر بهذا العراق الا ان الواقع يشير الى غير ذلك فالاقتصاد العراقي يتصف بأنه مختزل هيكليا.

اما ان الانفاق الجاري الاستهلاكي قد بلغت عام 2003( 957593,2 ) مليون دينار ليصل الى(954033,79 ) مليون دينار عام 2012 اي ازداد بمقدار (996440,76 )مليون دينار, وهذه الزيادة في الانفاق الاستهلاكي جاءت بسبب قيام الدولة بتعديل رواتب موظفي الدولة في القطاع الحكومي وهذا يعود الى زيادة الصادرات النفطية العراقية.

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

**1- من خلال العرض النظري والمرجعي يتبين بأن هناك علاقة وثيقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي إلا إن هذه العلاقة يحكمها إتجاهين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، أي إن الإنفاق الحكومي يعمل في البداية على تحسين معدلات النمو الإقتصادي ولكن عند مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الذي يعظم معدلات النمو الاقتصادي.**

**2 - يعتمد العراق بشكل كبير على العوائد النفطية في تمويل نفقاتها العامة لذلك يلاحظ أن التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بشكل مباشر على العوائد النفطية وبالتالي على النفقات العامة مما يؤثر ذلك على استدامة النمو الاقتصادي.**

**التوصيات:**

1-على الحكومة العراقية أن تعمل على تقليل حجم الإنفاق الحكومي تدريجياً البالغ في المتوسط 26.88% وصولاً إلى الحجم الأمثل لهذا الإنفاق والبالغ %77.61% من الناتج المحلي الإجمالي.

2-ضرورة تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع العمل على دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والتي يمكن أن تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولا يقتصر في تكوينه على قطاع معين كالقطاع النفطي لكي تكون داعمة للناتج القومي ولا يقتصر هذا الدعم على الإنفاق الحكومي فقط.

3- يمكن الاستفادة من تقليل حجم الإنفاق الحكومي الجاري والذي غالباً ما كان أكبر من حجم الإنفاق الحكومي الجاري الأمثل في تمويل الموازنة الاستثمارية أو تكوين صناديق سيادية كاحتياطي طوارئ أو صندوق استقرار يمكن اللجوء إليه في حالة تراجع أسعار النفط الخام.

**قائمة المصادر**

1. أمين حواس، محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة إبن خلدون – تيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.
2. اثير عليوي، أثر تدفق ات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد4، المجلد 7، 2016م.
3. أ.م.د بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 1، 2014م.
4. حامد صالح علي الفهداوي، تحديد الحجم الأمثل للأنفاق الحكومي الجاري في العراق وأثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004- 2017 ، مجلة دنانير، العدد 21 .
5. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية .
6. زينب جبار عبد الحسين الدعمي، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.
7. أ.م. د عبد الرحمن عبيد جمعة وحامد صالح علي الفهداوي، تحديد الحجم الأمثل للأنفاق الحكومي الجاري في العراق واثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2017 ، مجلة دنانير، العدد 21.
8. أ.د. علي مكيـد و أ. عمـاد معوشي، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
9. فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ( 1990-2018)، مجلة افاق الاقتصادية، الجزائر ، المجلد 17، 2020م .
10. فيصل علي خورشيد ورزگار عبدالكريم عبد العزيز، تحليل العلاقة السببية بين الايرادات الحكومية و الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعراق: دراسة قياسية للمدة 1970- 2016 ، المجلة العلمية لجامعة جيـهان – الـســليمانية المجلد4،العدد2، 2020.
11. أ.م. د. كمال عبد حامد زيارة ، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة اهل البيت ، العدد 15.
12. أ.م. د. محسن إبراهيم أحمد ، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيـهان – الـســليمانية المجلد 3 ،العدد2 ، 2019.
13. النظرية الكينزية، جامعة المنارة وعلى الرابط : <https://manara.edu.sy/>